

الإسترليني يسطع وسط تعليقات صقورية لبنك إنجلترا

الولايات المتحدة الأمريكية

مجلس الاحتياط الفدرالي يتنفس الصعداء مع ارتفاع التضخم

أظهر الدولار في الأسبوع الماضي إشارات إلى انتعاش، إذ ساعد انخفاض التوتر النووي مع النظام الكوري الشمالي المتصلب، وكذلك سيناريو الإعصار إيرما الذي جاء أفضل من المتوقع، على ارتفاع الدولار مقابل العملات الرئيسية. وعزا المحللون أيضا ارتفاع الدولار إلى تعليقات الناطق باسم مجلس النواب، بول رايان، بأن البيت الأبيض والنواب الجمهوريين سيصدرون خططهم للإصلاح الضريبي في نهاية هذا الشهر. وأفاد رايان أيضا أن هدف الجمهوريين كان أن يصدر قانون الإصلاح الضريبي قبل نهاية السنة. وفي تلك الأثناء، قال وزير الخزانة، ستيفن منوشين، يوم الثلاثاء إن إدارة ترامب تنظر في وضع القانون بأثر رجعي من بداية هذه السنة، وذلك من أجل تعزيز الاقتصاد. ويأتي ذلك مع بحث ترامب عن حلول مع الديموقراطيين من خلال تحالف جديد حول الإصلاح الضريبي والهجرة.

وبالنظر إلى السياسة النقدية، هناك تباين في الأسواق حول ما إذا كان المجلس الفدرالي سيرفع أسعار الفائدة هذه السنة. وقد أعطت بيانات التضخم الإيجابي الأخيرة، إضافة إلى تضيق سوق العمل، ذخيرة يستخدمها المجلس إذا ما قرر أن يرفع الأسعار في ديسمبر. وبالإضافة لذلك، بالرغم من الدمار الذي سببه الإعصاران إيرما وهارفي، أفاد محللون أن الضعف الاقتصادي الإجمالي لن يشكل عبة أمام سياسة التضيق النقدية. وفي نهاية الأمر، رفع المجلس الاحتياطي في 2995 أسعار الفائدة بعد شهر من إعصار كاترينا - الكارثة الطبيعية الأكثر تكلفة في تاريخ أميركا. وشهد الأسبوع الماضي ارتفاعا في عدم اليقين حيال رفع ثالث لأسعار الفائدة هذه السنة خلال اجتماع المجلس في ديسمبر، مع بلوغ احتمال الرفع 46% من حيث ثقة السوق.

وفي بريطانيا، هبّا بنك إنجلترا السوق لرفع أسعار الفائدة، بإصداره أقوى توجيه في عشر سنوات بأنه قد يرفع أسعار الفائدة. وستكون كل الأنظار متجهة نحو اجتماع اللجنة في نوفمبر، والتي قد تعلن أول رفع لأسعار الفائدة يقوم به بنك إنجلترا منذ الازمة الاقتصادية. وفي هذا الوقت، في حين صوّت أعضاء لجنة السياسة النقدية 7 - 2 ضد رفع أسعار الفائدة، "غالبية أعضاء لجنة السياسة النقدية يعتقدون أنه إذا استمر الاقتصاد في مسار متسق مع احتمال استمرار زوال الركود وارتفاع تدريجي في الضغوط التضخمية الضمنية فإنه من الأرجح أن يكون بعض التراجع في التحفيز النقدي ملائما خلال الأشهر القادمة من أجل إعادة التضخم إلى هدفه بشكل مستدام. ويتفق كل الأعضاء على أن أي رفع محتمل في سعر الفائدة الرسمي سيكون من المتوقع أن يكون بوتيرة تدريجية وبمدى محدود". وبالرغم من أن المحللين توقعوا أن تكون نتيجة اجتماع بنك إنجلترا صقورية، اعتبرت بيانات اللجنة أقوى من المتوقع. وبلغ احتمال رفع أسعار الفائدة 64% من حيث ثقة السوق. وكان تأثير الاجتماع على الجنيه كبيرا، إذ ارتفع فوراً مقابل الدولار بمقدار 120 نقطة مع ردة فعل المتداولين لما يمكن أن يكون أول رفع للبنك المركزي في 10 سنوات. وفي تعليقه بعد يوم على اجتماع بنك إنجلترا، كرر عضو اللجنة غيرتجان فليغه أنه "إذا استمرت مسارات البيانات هذه بتقليص الركود، وارتفاع ضغط الرواتب، وارتفاع إنفاق العائلات، والنمو العالمي القوي، فإن الوقت الملائم لرفع أسعار الفائدة قد يكون في الأشهر القادمة". وعززت تعليقات فليغه الجنيه إلى مستوى 1.36 للمرة الأولى منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع عند مستوى مستقر حتى صدور أرقام التضخم التي جاءت قوية وتمكنت من رفع الجنيه مقابل الدولار. ولكن هذه المكاسب تلاشت يوم الأربعاء بعد فشل أرقام الأجور في الارتفاع مجدداً. ومع ذلك، شهد الجنيه أعلى مستوى له في 14 شهرا يوم الخميس بفضل نبرة بنك إنجلترا الصقورية جدا. وفي حين بدأ الجنيه الأسبوع مقابل الدولار عند 1.3202، فقد أنهاه عند 1.3591.

وكان الأسبوع هادئا بعض الشيء بالنسبة لليورو الذي كان تحركه بشكل أساس ردة فعل على تحركات العملات الأخرى. فقد تراجع مقابل الدولار مع ارتفاع هذا الأخير في كافة القطاعات. وتراجع أيضا مقابل الجنيه الإسترليني بعد إصدار بنك إنجلترا بياناته الصقورية. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1.2039 وأنهاه عند 1.1941.

وبدأ الين الياباني الأسبوع عند 108.19، واستمر في تراجع مقابل الدولار نتيجة انخفاض التوترات حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية، إذ أن الين كثيرا ما ينظر إليه على أنه الملاذ الآمن في أوقات عدم اليقين. وفي نهاية الأسبوع، لم يتمكن صاروخ كوريا الشمالية الذي انطلق فوق اليابان من زعزعة الأسواق، إذ أن المتداولين استثمروا في بيع الين. وأنهى الين الأسبوع مقابل الدولار عند 110.84.

وبخصوص السلع، شهدت أسعار النفط ارتفاعا هذا الأسبوع بعد أن أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع هذه السنة بأكثر قدر له منذ 2015 ويرجع ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع الطلب من كل من أوروبا وأميركا. ورفعت الوكالة توقعها لنمو الطلب في 2017 بمقدار 100,000 برميل يوميا ليصل إلى 1.6 مليون برميل في اليوم، أو 1.7%. وفي هذا الأثناء، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركي بمقدار 5.9 مليون برميل وتراجعت مخزونات منتجات مثل البنزين والمقطرات بحدّة نتيجة الإعصار هارفي، ما دفع شركات النفط في تكساس في المناطق المتأثرة إلى إغلاق مصافيها مؤقتا. وبالإضافة لذلك، تناقش أوبك تمديد خفض الإنتاج النفطي الذي ينتهي في مارس 2018.

التضخم الأمريكي

صدرت أرقام إيجابية لمؤشر سعر المستهلك الأمريكي الأسبوع الماضي بعد 5 أشهر من الأرقام المخيبة للآمال. فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0.4% عن الشهر السابق، وبنسبة 1.9% عن سنة مضت، وساعد على ذلك ارتفاع في تكلفة السكن، إضافة إلى ارتفاع أسعار البنزين. وإضافة لذلك، ارتفع مؤشر سعر المستهلك الأساس، الذي يقيس التضخم باستثناء تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2%، بالتناهي مع توقعات السوق بعد 5 أشهر من التراجع. وفي تلك الأثناء، لم يرق مؤشر سعر المنتج إلى التوقعات مجدداً. فقد أظهر التقرير الصادر عن مكتب إحصاءات العمل أن أسعار المنتج ارتفعت بنسبة 0.2% عن أغسطس مقابل توقع الإجماع البالغ 0.3%. وزادت بيانات التضخم الإجمالية من عدم اليقين بخصوص رفع سعر الفائدة في ديسمبر.

مبيعات التجزئة الأميركية

جاءت مبيعات التجزئة الأميركية دون المتوقع، إذ تراجعت بنسبة 0.2% عن الشهر السابق. وسجل الناتج الصناعي أكبر تراجع له منذ 2009 عند 0.9% بسبب الإعصار هارفي الذي أوقف العمل، ما يشير إلى أن الإعصار قد يكبح النمو الاقتصادي في الربع الثالث. وتم خفض أرقام يوليو بعد المراجعة من 0.6% إلى 0.3% من شهر لآخر، وكذلك بالنسبة لمبيعات يونيو التي تمت مراجعتها من ارتفاع نسبته 0.3% إلى تراجع نسبته 0.1% من شهر لآخر. والجدير بالذكر أن مبيعات السيارات تراجعت بنسبة 1.6% من شهر لآخر، وهو التراجع الأكبر منذ يناير. وإضافة لذلك، ارتفعت مبيعات التجزئة الأساس بنسبة 0.2% من شهر لآخر، أي دون توقعات المحللين بارتفاع نسبته 0.5%. وبحسب المحللين، فإن مبيعات التجزئة الضعيفة وتقارير الإنتاج الصناعي لن تغير التوقعات على الأرجح بأن مجلس الاحتياط الفدرالي سيعمل خطة لبدء تقليص محفظته لسندات الخزينة والأوراق المالية المدعومة بقروض والبالغة 4.2 تريليون دولار لدى اجتماعه في سبتمبر. ولكن النتائج الأخيرة ترفع احتمال أن يكون من الصعب على الاستهلاك، وهو أكبر جزء من الاقتصاد، أن يصل إلى وتيرة نمو الربع السابق البالغة 3.3%.

أوروبا والمملكة المتحدة

التضخم البريطاني

جاء مؤشر أسعار المستهلك في بريطانيا أقوى من المتوقع. فقد أشارت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية أن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 2.9% من سنة لأخرى، فيما توقع المحللون 2.8%. وساعد الارتفاع في أسعار الوقود وكذلك الملابس على رفع المؤشر إلى أعلى مستوى له في خمس سنوات. وإضافة لذلك، تجاوزت مؤشرات بريطانية أخرى التوقعات. فقد سجل مؤشر سعر المنتج 1.6%، الأعلى في 7 أشهر، فيما جاء مؤشر أسعار التجزئة عند 3.9%، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2012.

الأجور البريطانية

في تلك الأثناء، لم يتمكن ارتفاع الأجور في بريطانيا من اللحاق مجدداً بالتضخم بالرغم من سوق العمل القوي الذي شهد تراجع البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ 1975. فقد ارتفع معدل الدخل السنوي بنسبة 2.1% في الأشهر الثلاثة المنتهية في يوليو مقارنة بارتفاع التضخم بنسبة 2.6% في يوليو الذي جعل العمال يعانون من تراجع نسبته 0.4% في القوة الشرائية. ويستمر الضغط على الأجور في تشكيله تحدياً لبنك إنجلترا، إذ أن تراجع البطالة قد فشل في رفع نمو الأجور. وتراجع الجنيه بعد ذلك بنسبة 1.33% من أعلى مستوى له مقابل الدولار.

البطالة البريطانية

استمر معدل البطالة البريطانية في التراجع إلى مستويات جديدة. ففي حين توقع المحللون أن يستمر المعدل على حاله عند 4.4%، أشار الرقم الرسمي إلى أن المعدل قد تراجع إلى 4.3% للفترة من مايو إلى يوليو. وقد سجل المعدل رقماً قياسياً جديداً وهو الأدنى في 42 سنة.

آسيا

التوظيف في أستراليا

انتعشت أرقام التوظيف في أستراليا في أغسطس، إذ جاءت أعلى بكثير من توقعات المحللين بإضافة 54 ألف وظيفة. وكان هذا الرقم هو الأعلى في 5 أشهر، متجاوزاً التوقعات بحوالي 37 ألفاً فيما قفرت التوتيرة من سنة لأخرى إلى 2.7%، وهي الأفضل منذ 2015. وفي الوقت نفسه، بقي معدل البطالة على حاله للشهر الثالث على التوالي، فيما ارتفع معدل المشاركة إلى 65.3%. ولكن بالرغم من أن سوق العمل يظهر تقدماً، فإن ذلك يحتاج لأن يظهر في نمو للأجور قبل أن يرفع مجلس احتياط أستراليا سعر الفائدة في المدى القريب. وإضافة لذلك، قال عضو مجلس احتياط أستراليا، إيان هاربر، الأسبوع الماضي إن على الاقتصاد أن ينمو بقوة كافية تبرر رفع سعر الفائدة، مستشهداً بالتوظيف المتدني، والأجور ونمو الدخل كعقبات أمام ذلك.

اقتصاد الصين

أشارت أرقام مخيبة للآمال في بداية الأسبوع الماضي إلى المزيد من التراجع في الاقتصاد الصيني، إذ جاءت قراءات الناتج الصناعي في الصين مخيبة، ففي حين توقع المحللون ارتفاعاً نسبته 6.6% من سنة لأخرى، كانت النسبة 6%، وكانت قبل ذلك في يوليو 6.4%. وإضافة لذلك، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 10.1% من سنة لأخرى مقابل التوقعات البالغة 10.5%. وبالإضافة لذلك، ارتفع استثمار الأصول الثابتة في المدن بأدنى معدل له منذ 1999، بنسبة 7.8% عن سنة مضت في الأشهر الثمانية الأولى.

الكويت

الدينار الكويتي عند 0.30130

تم التداول بالدينار مقابل الدولار صباح الأحد عند 0.30130

Treasury Group
Weekly Money Market Report
 17 سبتمبر 2017



اسعار العملات 17 سبتمبر 2017

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.2039	1.1836	1.2039	1.1941	1.1850	1.2130	1.2005
GBP	1.3202	1.3158	1.3615	1.3591	1.3480	1.3780	1.3630
JPY	108.19	108.12	111.32	110.84	108.75	111.75	110.35
CHF	0.9465	0.9463	0.9700	0.9597	0.9385	0.9690	0.9540